

Distr.
GENERAL

A/49/949
S/1995/630
28 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٥١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين
العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة إليكم من صاحب السعادة السيد
عثمان ايرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسوف أكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة
والأربعين للجمعية العامة، في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حياتي غوفين
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة من صاحب السعادة السيد عثمان ايرتوغ

أتشرف بأن أشير الى الرسالة المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥ الموجهة اليكم مؤخرا من القائم بالأعمال بالنيابة للإدارة القبرصية اليونانية والمعممة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/49/948-S/1995/602). وتعتبر الرسالة موضوع البحث مثالا حيا على المحاولات المستمرة التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني لإثارة مسائل مفتعلة وتوترات بهدف صرف الأنظار عن حملة العسكرة التي تسير بخطوات سريعة باتفاق عسكري يقارب مليوني دولار في اليوم. وقد سددت أبواق الدعاية القبرصية اليونانية بفعلها هذا ضربة قاصمة أخرى لاحتمالات بناء الثقة بين الطائفتين في قبرص ولتسوية شاملة.

وأعتقد أن الرد على المزاعم التي أطلقها الجانب القبرصي اليوناني بشأن ملعب الأطفال في حصن ييفتلى (روكاس) في القطاع القبرصي التركي من نيقوسيا يكمن في رسالتكم الموجهة الى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، والمتضمنة قولكم أن "قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ترى أن أعمال التشييد في حصن روكاس، وبضمنها المواد المستخدمة، لا تشير، لغاية تاريخه، الى أن العمل جار وفقا للمواصفات العسكرية المعتادة أو الى مخطط عسكري واضح". وأشرت الى أن قوة حفظ السلام كانت ولا تزال تتمتع بإمكانية الوصول "الى الموقع بشكل دوري ودون أي عوائق"، في أثناء القيام بالعمل وبعد إنجازه.

وهذا يؤكد الموقف الذي أعلنه الجانب القبرصي التركي منذ البداية وهو أن أعمال التشييد في هذا الموقع ليست لها استخدامات أو أغراض عسكرية. ولهذا، لا أجد ضرورة للاستفاضة بهذه المسألة، غير أنني أجد لزاما على "بأن أقول إن من المؤسف أن يعتمد الجانب القبرصي اليوناني الى إطلاق دعايات مغرضة وإهدار وقت وموارد الأمم المتحدة في حماقة من هذا النوع في الوقت الذي تتعلق فيه أنظار المجتمع الدولي على المأساة الإنسانية الجارية في البوسنة وعلى مشاكل خطيرة أخرى تحتشد على جدول أعماله، وفي حين ينبغي تركيز الانتباه في قبرص ذاتها على بناء الثقة كخطوة أولى على طريق إحراز تقدم نحو الوصول الى تسوية شاملة.

وإذا كان هناك في قبرص جانب يسعى الى زيادة قدرته العسكرية من خلال ما يسمى "المذهب العسكري المشترك" (مع اليونان)، ويعمل على بناء التحصينات أو تعزيزها على امتداد الحدود، فإن هذا الجانب هو القبارصة اليونانيون أنفسهم. فقد جاء في الفقرة ١٣ من أحدث تقرير قدمتموه الى مجلس الأمن، وهو التقرير المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/488) ما يلي "... أفيد بأن الحرس الوطني واصل

تنفيذ برنامج واسع النطاق لتعزيز مواقعه العسكرية، أو إضافة مواقع جديدة، على امتداد أو وراء خط إطلاق النار الخاص به، في مقابل جميع قطاعات المنطقة العازلة".

وقد أعلن الزعيم القبرصي اليوناني السيد كليريدس في آخر تصريح له أدلى به هذا الأسبوع "إن حكومته قررت إجراء تحصينات عسكرية على امتداد خط المواجهة"، مما يؤكد أن العمل الذي يجري تنفيذه بالفعل سيستمر (انظر الجريدة القبرصية اليونانية اليومية Eleftherotipia، العدد الصادر يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥).

وإن حملة العسكرة الجارية في جنوب قبرص لا تقف عند حد بناء أو تعزيز التحصينات. إذ تعطي الفقرة ١٨ (ب) من التقرير المنوه عنه أعلاه التي ذكرت فيها أن "الحرس الوطني القبرصي اليوناني واصل برنامجه الشامل الرامي إلى تحسين قدرته" تعطي معلومات هامة عن هذه الحملة بجانيها البشري والتسليحي. وتوصل التقرير أيضا إلى نتائج من بينها اقتناء قذائف من طراز (EXOCET)، ووضع خطط لشراء عدد كبير من الدبابات وناقلات الأفراد المصفحة ونظام للدفاع الجوي، وتجنيد أفراد، وبضمنهم أفراد من اليونان، بهدف معلن هو تحقيق زيادة قدرها ٥ ٠٠٠ فرد، على مدى خمس سنوات، في إطار "مبدأ الدفاع" المشترك.

ويضاف إلى ما سبق "الحرس الوطني" البالغ قوامه الفعلي ١٥ ٠٠٠ فرد، علاوة على آلاف من الضباط والرجال من اليونان نفسها. إذ يبلغ القوام الموحد للقوات العسكرية اليونانية والقبرصية اليونانية، بما فيها عدد من القوات شبه العسكرية والاحتياطية ما مجموعه ٢٧٠ ١٠٤ فردا طبقا لآخر أرقام نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية. وتظهر هذه الحقائق والأرقام خلل مقولة "الجار الأضعف" التي ذكرها القائم بالأعمال بالنيابة القبرصي اليوناني في رسالته المذكورة آنفا. وتبدو هذه المقولة في ذروة النفاق في ضوء ما يستطيع القبارصة اليونانيون عمله، وما فعلوه في الماضي بجيرانهم الأضعف من القبارصة الأتراك. وأود أن أشير، فيما يتعلق بالمقارنة مع تركيا، إلى أنها مقارنة خاطئة تماما.

وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر الجانب القبرصي اليوناني المتناسي عن عمد بأن محاولته المكشوفة الرامية إلى تحويل هذه المسألة إلى لعبة أرقام من خلال المبالغة بقوام القوات الموجودة في الشمال لن تغير من الحقيقة المتمثلة في أن الوجود التركي في الجزيرة يمثل رادعا فعالا حافظ على السلم في قبرص خلال السنوات الـ ٢١ المنصرمة. ويتضح من أنشطة العسكرة التي يقوم بها القبارصة اليونانيون والبيانات التي يدلون بها بأنهم يحاولون زعزعة التوازن القائم تمهيدا للقيام بمغامرات جديدة. واستنادا لما لديهم من معدات عسكرية اقتنوها مؤخرا، بدأ القبارصة اليونانيون بإطلاق صيحات الحرب، حتى أن زعيم الطائفة القبرصية اليونانية السيد كليريدس، شارك في جانب منها عندما صرح علانية بأن شن حرب يمثل أحد الخيارات المتاحة للجانب القبرصي اليوناني، فانضم بذلك إلى جوقة زعماء الطائفة القبرصية

اليونانية السياسيين والدينيين الآخرين الذين يروجون بشكل مكشوف لمفهوم القيام بعمل عسكري ضد الجيران القبارصة الأتراك (التقارير الصحفية القبرصية اليونانية الصادرة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥).

أما فيما يتعلق باستقلال تقارير صحفية معينة منشورة في الجرائد اليومية التركية، فهذا يوضح مدى تكالب الجانب القبرصي اليوناني على إذكاء نيران آتة الدعاية. ومما يزيد الطين بلة أن الجانب القبرصي اليوناني لم يحفل حتى بإبداء قدر من الأمانة أو المجاملة لدى اقتباسه مقتطفات من جريدة "الحرية" Hurriyet. وتنبغي الإشارة إلى أن العبارات الصحيحة التي استخدمتها تلك الجريدة اليومية التي تصدر في تركيا في معرض وصفها للتدخل التركي الذي جرى في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ لم يتجاوز، بأي صورة من الصور عبارة "عملية السلام التركية".

وبالنظر للتغطية الصحفية الدولية المريعة التي تعرض لها الجانب القبرصي اليوناني في الشهور الأخيرة، فليس من المستغرب أن يحاول قصاره بصرف أنظار الرأي العام العالمي عن هذا الأمر وعما يقوم به من أنشطة عسكرية من خلال اللجوء إلى إطلاق مزاعم لا أساس لها. وتجدر الإشارة إلى أن قبرص الجنوبية كانت مؤخرا موضوعا لعدة مقالات نشرت في الصحافة الدولية بوصفها بلدا، فيما يتظاهر باحترام القانون الدولي، ينتهك الجزاءات المفروضة ضد الصرب وغيرهم فضلا عن أنه يخدم أيضا كمركز لتهرب الأسلحة والاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال وسواها من الأنشطة الجرمية. وقد نشرت جرائد ذائعة الصيت من قبيل "لاكسبريس" التي تصدر بلجيكا في عددها الصادر في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وواشنطن تايمز في عدديها الصادرين في ٢٠ أيار/مايو، و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ونيويورك تايمز في عددها الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نشرت بصورة مستفيضة مقالات عن هذه الأنشطة، حتى أنها ربطتها مباشرة ببعض المسؤولين القبارصة اليونانيين. ففي مقال نيويورك تايمز الصادر في ١٥ حزيران/يونيه، على سبيل المثال، جاء تحت عنوان "شواطئ قبرص تغسل الأموال الوسخة" ما يلي "... ما فتئ كبار السياسيين والمدراء التنفيذيين القبارصة يستخدمون أعمالهم التجارية كواجهات للشركات الصربية اللاهثة وراء خرق الجزاءات المفروضة ضد يوغوسلافيا".

وإزاء هذا الدليل الدامغ عن تفشي عدم الشرعية في قبرص الجنوبية، من الأجدى للإدارة القبرصية اليونانية أن تركز جهودها على تنظيف بيتها. أما لوم الآخرين، ولا سيما بشأن مسائل لا أساس لها فعلا، فإنه لن يؤدي إلا إلى زيادة تسميم الأجواء بين الطائفتين وتعقيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل.

وأود أن أشدد، في هذا السياق، على أن رفض السيد كليريدس للدعوة التي وجهها الرئيس رؤوف دانكتاش لعقد لقاء مباشر وجها لوجه بين الزعيمين، يدعو للأسف الشديد ويظهر استمرار انعدام الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي اليوناني للوصول إلى حل تفاوضي. ومما يدعو للعجب أن السيد كليريدس وصف عقد اجتماع من هذا النوع بأنه "مضيعة للوقت"، في الوقت الذي لا تضع فيه حكومته وقتها

فحسب وإنما تضيع أيضا وقت المجتمع الدولي من خلال حملة الافتراءات المتواصلة المفرطة التي تقوم بها ضد تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان ايرتوغ
ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

- - - - -